

# الفصل الثالث

## الغلبة والتغليب فى البنية والتركيب

obeikandi.com

## توطئة:

في اللغة العربية جمهرة من المصطلحات والمعاني الوظيفية، ومن هذه المصطلحات والمعاني الوظيفية مصطلحا الغلبة والتغليب من الجذر اللغوي [غ. ل. ب]، وقد أكثر المعجميون العرب من الحديث عن مشتقات هذا الجذر اللغوي، لاسيما الغلبة والمغلب من هذه المشتقات، إلا أن حديثهم عن التغليب لم يكن في مستوى الحديث عن الغلبة والمغلب، ولو من حيث الكم، فلم يذكر الخليل لفظة التغليب في معجم العين في حين ذكر الغلبة والمغلب، وذلك في معرض حديثه عن مادة [غ. ل. ب]، وكذا الزبيدي في تاج العروس، والفيروز آبادي في القاموس المحيط، والفيومي في مصباحه، في حين اكتفى ابن منظور في لسان العرب بقوله "وغلبيته أنا عليه تغليبا" (1).

وقد يكون من الأجدى أن أسوق أحاديث هؤلاء عن الغلبة والتغليب بغية الوصول إلى المعنى الوظيفي لهذين المصطلحين، وإلى الفرق الدقيق بينهما، جاء في العين: "غلب يغلب غلبا وغلبة، والغلاب التزاع، والمغلب الذي يغلبه أقرانه فيما يمارس، والمغلب قد يكون المفضل على غيره، والأغلب الغليظ الشديد القصرة، وأسد أغلب، وقد غلب غلبا يكون من داء أيضا، وهضبة غلباء، وعزة غلباء، وتغلب كانت تسمى الغلباء" (2)، وفي لسان العرب: "غلبه يغلبه غلبًا وغلْبًا، وهي أفصح، وغلبة ومغلبا ومغلبة ... والمغلب المغلوب ... والمغلب الذي يغلب كثيرا ... وغلَّب الرجل فهو غالب: غلب وهو من الأضداد، وغلَّب على صاحبه حُكْم له عليه بالغلبة" (3)، وفيه أيضا: "تغلب على بلد كذا: استولى عليه قهرا، وغلبيته أنا عليه تغليبا، محمد بن سلام: إذا قالت العرب: شاعر مُغَلَّبٌ فهو مغلوب، وإذا قالوا: غلَّب فلان فهو غالب، ويقال غلبت ليلي الأخيالية على نابغة بنى جعدة لأنها غلبته، وكان الجعدي مغلبا" (4)، وفي القاموس المحيط: "والمغلب المغلوب مرارا، والمحكوم له بالغلبة، ضد" (5)، وفي المصباح المنير: "غلبه غلبا من باب ضرب، والاسم الغلب بفتحيتين، والغلبة أيضا" (6)، وفي تاج العروس: "والمغلب كمعظم المغلوب مرارا، والمغلب من الشعراء المحكوم له بالغلبة على قرنه كأنه غلب

(1) لسان العرب [غ. ل. ب] 1003/2.

(2) كتاب العين مرتبا على حروف المعجم [غ. ل. ب] 286/3.

(3) لسان العرب [غ. ل. ب] 1003/2.

(4) لسان العرب [غ. ل. ب] 1003/2.

(5) القاموس المحيط [غ. ل. ب] 111/1.

(6) المصباح المنير [غ. ل. ب] 450.

عليه ... المقلب الذى يغلب كثيرا، وشاعر مغلب أى كثيرا ما يغلب، وهو ضد " (1)، أما من الناحية الوظيفية فقد سار سيبويه على درب أستاذه الخليل فلم يذكر لفظة التغليب فى كتابه، واكتفى بكلمات مثل (غلب) حيث عقد بابا قال عنه: " هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة " (2)، وقال فى موضع آخر فى معرض حديثه عن قلب الواو ياء متى اجتمعتا وسبقت أولاهما بالسكون - قال: " وكانت الياء الغالبة فى القلب لا الواو لأنها أخف عليهم لشبهها بالألف " (3).

وقد ذكر سيبويه (غلب) و(يغلب) فى موضعين قاصدا بهما التغليب، ففى الجزء الثانى فى معرض حديثه عن العلم بالغلبة قال: " والصعق فى الأصل صفة تقع على كل من أصابه الصعق، ولكنه غلب عليه حتى صار علما بمتلة زيد وعمر " (4)، وقال فى الموضع الثانى " وتقول: هذا حادى أحد عشر إذا كن عشر نسوة معهن رجل لأن المذكر يغلب المؤنث " (5).

وقد أصبح هذا الموضع الأخير فيما بعد أوضح صورة من صور التغليب فى اللغة العربية، وربما يكون الخليل وتلميذه قد تأثرا بأى الكتاب العزيز، حيث لم تُذكر لفظة التغليب فى القرآن الكريم، فى حين ذكرت اشتقاقا كثيرة لهذا الجذر اللغوى مثل (غلبت) و(غلبوا) و(أغلبن) و(يغلبون) و(غالب) و(مغلوب) و(غلبا)، ولم تذكر لفظة الغلبة إلا فى موضع واحد فى القرآن الكريم فى قول ربنا فى أول سورة الروم: ﴿الم \* غُلِبَتِ الرُّومُ \* فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ (6)، مجردة من التاء، وهو الأفتح كما مر فى لسان العرب.

هذا وقد خلت مؤلفات اللغويين فيما بعد من الحديث عن التغليب إلا من بعض المحاولات على يد السيوطى فى كتابيه (الأشباه والنظائر) و(المزهر فى علوم اللغة)، اللذين وسع فيهما دائرة الحديث عن التغليب، ففى كتابه الأشباه والنظائر فى معرض حديثه عن مسائل متفرقة ذكر "اجتماع النكرة والمعرفة وتغليب المعرفة" (7)، وعزاه إلى الأندلسى فى شرح المفصل على حد قوله، وقال فى موضع آخر من نفس الكتاب: "إذا

(1) تاج العروس [غ. ل. ب] 414/1.

(2) الكتاب 81/2.

(3) الكتاب 365/4.

(4) الكتاب 101-100/2.

(5) الكتاب 561/3.

(6) الروم 1-3.

(7) الأشباه والنظائر 113/1.

اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر، وبذلك استدلوا على أنه الأصل والمؤنث فرع عليه، وهذا التغليب يكون في التشبية، وفي الجمع، وفي عود الضمير، وفي الوصف، وفي العدد " (1)، وقد عقد بابا في كتاب المزهري (ذكر المثني على التغليب) عزا فيه إلى ابن السكيت قوله: باب الاسمين يغلب أحدهما على صاحبه لخفته أو لشهرته من ذلك العمران عمرو بن جابر بن هلال، وبدر بن عمرو بن جؤية (2)، وآخر في ذكر المجموع على التغليب قال فيه: "وقد عقد ابن السكيت في كتاب المثني والمكثي بابا لذلك" (3).

أما التهانوي فقد عقد بابا للتغليب قال فيه: "التغليب باللام عند أهل المعاني إعطاء الشيء حكم غيره، وقيل ترجيح أحد المغلوبين على الآخر إجراء للمختلفين مجرى المتفقين" (4)، ولم يكتف بتعريف التغليب بالحد وإنما عرج على تعريف التغليب بالرسم، فذكر أمثلة للتغليب، كتغليب المذكر على المؤنث، والعاقل على غير العاقل والعكس، وتغليب المشرق على المغرب بلفظ المشرقين، وعد إبليس من الملائكة بالاستثناء تغليبا لكونه بينهم، واستشهد على ذلك كله بآيات من الكتاب العزيز، وعد التغليب من الجاز؛ لأن اللفظ لم يستعمل فيما وضع له (5)، فكانت محاولته رائعة، ومؤخرا عرف مجمع اللغة العربية في معجمه الوسيط التغليب بالقول: "التغليب في اللغة: إيثار أحد اللفظين على الآخر في الأحكام العربية إذا كان بين مدلوليهما علاقة واختلاط، كما في الأبوين الأب والأم، والمشرقين المشرق والمغرب، والعمرين أبي بكر وعمر" (6).

وباستقراء التعريفين السابقين للتغليب نجد أن تعريف مجمع اللغة العربية لهذا المصطلح أكثر دقة وإحكاما من تعريف التهانوي، وأن تعريف التهانوي الأول الذي عزا به إلى أهل المعاني أكثر إحكاما من لاحقه للأسباب الآتية :

- ذكر التهانوي في تعريفه الثاني لفظة (قيل) ولم يذكر القائل أو لم يعز هذا الكلام إلى قائل معين أو إلى أهل علم بعينه، وهذا يفقد أي تعريف قيمته ومصداقيته.

- ذكر التهانوي كلمة ترجيح في تعريف التغليب، ولو قال (تغليب) أحد المغلبين لكان أولى وأنسب لفكرة نصرة عنصر على آخر وأن الغالب يعم الاثنين معا، فالتغليب أقرب إلى العموم.

(1) الأشباه والنظائر 114/1.

(2) انظر: المزهري في علوم اللغة وأنواعها 185/2.

(3) المزهري 204/2.

(4) كتاب كشاف اصطلاحات الفنون 1089/3.

(5) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون 1089/3 و 1090.

(6) المعجم الوسيط [ غ. ل. ب ] 658.

- ذكر التهانوى لفظة (المغلوبين) حين قال (ترجيح أحد المغلوبين)، ولا يمكن أن يكون العنصران مغلوبين، ولفظة (مغلوب) ليست من ألفاظ الأضداد ولو قال ترجيح أحد المغلبين لكان أصوب؛ لأن لفظة (مغلب) تطلق على الغالب والمغلوب وهى من ألفاظ الأضداد، وذلك واضح من كلام المعجميين السابق.

- فى قول التهانوى (إجراء للمختلفين مجرى المتفقين) إحاء بأن التغليب يكون بين الشئيين المتضادين فقط، والأمر بخلاف ذلك، فقد يكون التغليب بين الشئيين المتضادين أو لا، وإن كان غالباً بين المتضادين، وقول مجمع اللغة العربية (إذا كان بين مدلوليهما علقه واختلاط) أدق وأصوب، ودليل ذلك ما عزاه السيوطى إلى ابن السكيت من إطلاق العَمْرين على اثنين من الناس فى اسميهما (عمرو)، والعَمْرين كما جاء فى تعريف مجمع اللغة العربية على أبى بكر وعمر.

وباستقراء كل ما تقدم يمكن حد التغليب بأن يجتمع عنصران لغويان ويغلب أحدهما على الآخر بمواطأة اللغويين المنبئية على استقراء كلام العرب والنظر فى كتاب الله وسنة نبيه -صلى الله عليه وسلم- ويمكن حد الغلبة بالتعريف نفسه مع إبدال (يُغَلَّبُ أحدهما الآخر) بـ(يُغَلَّبُ أحدهما على الآخر)، ويمكن التفريق بين الغلبة والتغليب على النحو الآتى:

- الغلبة من (غَلَبَ)، والتغليب من (غَلَّبَ)، وكأنه فى الغلبة يغلب العنصر أخاه بنفسه أو بسبب من داخل السياق، وفى التغليب يغلب الناس عنصراً على آخر، كتغليب المذكر على المؤنث والعاقل على غير العاقل أو العكس، وتغليب الأب على الأم بإطلاق لفظ الأبوين عليهما، للخفة أو للشهرة كما جاء فى المزهر منسوباً إلى ابن السكيت، فلشهرة المشرق غلب على المغرب فأطلق عليهما المشرقان، أو لكثرة أحد المغلبين أو لشرف الآخر وهكذا، ولذا كان ابن منظور مبدعاً عندما قال: (وغلبته أنا عليه تغليباً).

- تضعيف عين الفعل - كما هو معلوم - يدل على تكرار حدوث الفعل وهذا يتحقق فى التغليب لا فى الغلبة، أى أن التغليب تكرار لجزء لفظ يعم نفسه وغيره كما يعم المذكر المؤنث فى كثير من آى الكتاب العزيز.

- الغلبة من ألفاظ الأضداد بمعنى الفوز والهزيمة كالمغلب بمعنى الغالب والمغلوب، ومنه قوله تعالى "وهم من بعد غلبهم سيغلبون" <sup>(1)</sup> أى من بعد كونهم مغلوبين مهزومين، والتغليب ليس كذلك.

(1) الروم 3.

- التغليب يكون بين شيئين بينهما علاقة أو اختلاط، والغلبة لا يشترط لها ذلك. وقد تستخدم الغلبة بمعنى التغليب كما في قول سيبويه: "وتقول: هذا حادى أحد عشر إذا كن عشر نسوة معهن رجل لأن المذكر يغلب المؤنث"<sup>(1)</sup>، فقوله يغلب من الغلبة، والغلبة هنا بمعنى التغليب، وقد يخرج قول سيبويه على أن المذكر غلب المؤنث، فغلب عليه، أى أن التغليب قد يكون في أول الأمر غلبة، بحيث يغلب أحد العنصرين المغلبين أخاه، ثم يصير عموم في هذه الغلبة يعبر عنه بتضعيف عين الفعل للدلالة على تكرار حدوث الفعل، فتتحول الغلبة إلى تغليب.

هذا ولكل من الغلبة والتغليب دلالات في السياقات التي ترد فيها، ذكر العلماء بعضها في المواطن التي تحدثوا فيها عن الغلبة أو التغليب، وبدورى سأحاول الوقوف على هذه الدلالات، فالهدف الأسمى لأى دراسة لغوية هو المعنى، وسأقسم بحثى هذا إلى مستويين الأول لدراستهما على مستوى البنية، والثاني للدراسة على مستوى التركيب، منطلقا من أقوال العلماء في هذين المصطلحين، وصولا إلى دلالة كل منهما، من طريق استقراء ما قال العلماء في كل شكل من أشكال الغلبة أو التغليب في اللغة العربية.

(1) الكتاب 561/3.

## أولاً: الغلبة :

### 1- الغلبة على مستوى البنية :

#### (أ) اجتماع الواو والياء وغلبة الياء :

ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر، وقال: "إذا اجتمع الواو والياء غلبت الياء نحو طويت طيا والأصل طويًا"<sup>(1)</sup>، وذكر لفظي (غلبة) و(غلبت)، فعد هذا من الغلبة وحدد لنفسه منهجا سار عليه في أكثر من موضع وهو أن الغلبة بمعنى الفوز في كل ما يذكر فعندما يقول (وغلبة الياء) أى أن الفوز للياء، وهو ما أسير عليه في هذا البحث، وسار عليه كل علماء اللغة تقريبا، فالغلبة بمعنى الفوز، وقد عقد سيوييه بابا في كتابه قال فيه: "هذا باب ما تقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة، وذلك لأن الياء والواو بمثلة التي تدانت مخارجها لكثرة استعمالهما إياهما وممرهما على ألسنتهم، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجز بعد الياء ولا قبلها كان العمل من وجه واحد، ورفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم، وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو لأنها أخف عليهم لشبهها بالألف، وذلك قولك في فيعل: سيد وصيب، وإنما أصلهما سيود وصيوب"<sup>(2)</sup>، وفي الأصول لابن السراج: "كلما التقت واو وياء وسكن الأول منهما، قلبوا الواو ياء، وأدغموا الياء في الياء، وأكثر الكلام على هذا إلا أحرفا شاذة"<sup>(3)</sup>، وفي الخصائص: "الياء والواو متى اجتمعتا وسبقت الأولى بالسكون منهما ولم تكن الكلمة علما، ولا مرادا بصحة واوها التنبيه على أصول أمثالها، ولا كانت تحقيرا محمولا على تكسير، فإن الواو منه تقلب ياء"<sup>(4)</sup>، وفي موضع آخر منه:

"وليعلم أن هذا الضرب من التركيب وإن قل في الاستعمال فإنه مراد على كل حال"<sup>(5)</sup>، وفي شرح الشافية: "وتقلب الواو عينا أو لاما أو غيرهما ياء إذا اجتمعت مع ياء وسكن السابق"<sup>(6)</sup>، وبالنظر في كل ما تقدم نلاحظ أن كلمة (غلبة) لم تأت إلا في

(1) الأشباه والنظائر 115/1.

(2) الكتاب 365/4.

(3) الأصول 262/3.

(4) الخصائص 155/1.

(5) الخصائص 156/1.

(6) شرح شافية ابن الحاجب 139/3.

نص السيوطي، واكتفى سيبويه بقوله: (وكانت الياء الغالبة)، إلا أن نص سيبويه واف في هذه المسألة، حيث شرح منطلق الغلبة بدقة وإتقان؛ فكانت الدلالات دقيقة متقنة، فالغرض الأسمى من أى إجراء بنيوي هو طلب الخفة، والغرض الأسمى من أى إجراء تركيبى هو أمن اللبس، وغلبة الياء هنا بقلب الواو ياء هدفه طلب الخفة ولذا قال سيبويه: "ورفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم، وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو لأنها أخف عليهم" <sup>(1)</sup> فذكر كلمة (أخف) مرتين، وفي نصه عديد الدلالات، منها:

- تقلب الواو ياء هنا لأن الياء والواو بمترلة ما تقارب مخرجهما.
- غلبة الياء في القلب نابعة من خفة الياء لشبهها بالألف.
- إدغام الياء في الياء خفيف لأن رفع اللسان من موضع واحد أخف من رفعه من موضعين.

- كراهية اجتماع الواو مع الياء، ذكره سيبويه في موضع آخر من كتابه، قال: "وإذا قلت يفعل فبعض العرب يقولون يبجل كراهية الواو مع الياء، شبهوا ذلك بأيام ونحوها" <sup>(2)</sup>.

وفي قول ابن جنى عن هذا القلب (فإنه مراد على كل حال) إشعار بأن هذا النوع من الغلبة يقترب كثيرا من التغليب، فالخط الفاصل بين الغلبة والتغليب دقيق، وكثيرا ما يميل نحو هذا أو ذاك؛ ولأن الواو هنا تُعطى حكم الياء، ثم تُغلبُ الياء في البنية.

### (ب) اجتماع الساكنين وغلبة الثانى:

من القواعد المقررة أنه إذا التقى ساكنان يتم التخلص من التقائهما بحذف الساكن الأول أو بتحريكه، وأحيانا يحرك الثانى؛ وذلك لكراهة التقاء الساكنين في اللغة العربية، وبذلك تكون الغلبة للساكن الثانى، الذى غالبا ما يبقى صامدا أمام الساكن الأول إلى أن يحذف أو يحرك، وفي ذلك يقول سيبويه: "ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان، وذلك قولك: اضرب ابن زيد، وأنت تريد الخفيفة (اضربن)" <sup>(3)</sup>، والأصل في تحريك الساكن الأول الكسر، يقول سيبويه: "لأن الفعل إذا كان مجزوما فحرك لالتقاء الساكنين كسر، وذلك قولك اضرب الرجل" <sup>(4)</sup>، ويقول الاسترابادى في شرح الشافية:

(1) الكتاب 4/365.

(2) الكتاب 4/111.

(3) الكتاب 3/504 و 505.

(4) الكتاب 3/532.

"وإذا خلّيت نفسك وسجيتها وجدت منها أنّها لا تلتجئ في النطق بالساكن الثاني المستحيل مجيئه بعد الساكن الأول من بين الحركات إلا إلى الكسرة، وإن حصل لها هذا المقصود بالضمّة والفتحة أيضا" (1)، ويقول في موضع آخر: "والأصل في تحريك الساكن الأول الكسر لما ذكرنا أنه من سجية النفس، إذ لم تستكره على حركة أخرى، وقيل إنّما كان أصل كل ساكن احتيج إلى تحريكه من هذا الذي نحن فيه، ومن همزة الوصل الكسر لأن السكون في الفعل: أي الجزم أقيم مقام الكسر في الاسم أي الجر، فلما احتيج إلى حركة قائمة مقام السكون مزيلة له أقيم الكسر مقامه على سبيل التقاص" (2)، وقد يكون التقاء الساكنين في كلمة واحدة نحو: قل، أو في كلمتين نحو: قامت الصلاة، والتخلص منه في الكلمة غلبة على مستوى البنية، وإذا كان في كلمتين فالتخلص منه غلبة على مستوى التركيب، وفي كلتا الحالتين يكون التخلص طلبا للخفة؛ لأن الساكن الأول كالموقوف عليه، والثاني كالمبدوء به، ولا يتبدأ في اللغة العربية بساكن كما لا يوقف على متحرك، فالغلبة هنا لتحقيق خفة الكلام، ولذا اغتفر التقاء الساكنين عند الوقف مطلقا، وفيما اشتمل على تضعيف تال مد لتتحقق الخفة فيهما، وفي هذين الموضعين لا تكون غلبة، حيث لم يغلب شيء شيئا.

### (ج) اجتماع الهمزتين المتحركة والساكنة وغلبة المتحركة:

في الكتاب: "واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بد من بدل الآخرة" (3)، وفي المفصل: "وإذا التقت همزتان في كلمة فالوجه قلب الثانية إلى حرف لين كقولهم آدم وأيمة وأويدم" (4)، وفي شرح المفصل لابن يعيش: "اعلم أن الهمزة حرف شديد مستقل يخرج من أقصى الحلق، إذ كان أدخل الحروف في الحلق، فاستثقل النطق به، إذ كان إخراج كالتهوع (التقيؤ)، فلذلك من الاستثقال ساغ فيها التخفيف ... وتخفيفها كما ذكر بالإبدال والحذف وأن تجعل بين بين" (5)، وفيه أيضا في موضع آخر: "فإذا اجتمع همزتان ازداد الثقل ووجب التخفيف، فإذا كانتا في كلمة واحدة كان الثقل أبلغ، ووجب إبدال الثانية إلى حرف لين نحو: آدم وآخر وأيمة وجاء وخطايا، فأما آدم فأصله أدم بهمزتين الأولى همزة أفعل والثانية فاء الفعل لأنه من الأدمة" (6)، فإذا

(1) شرح شافية ابن الحاجب 210/2-211.

(2) شرح شافية ابن الحاجب 235/2 وانظر: 240/2.

(3) الكتاب 3/552.

(4) شرح المفصل 9/116.

(5) شرح المفصل 9/107.

(6) شرح المفصل 9/116.

اجتمع همزتان الأولى متحركة والثانية ساكنة، تقلب الثانية مدة من جنس حركة الهمزة الأولى، فتكون الغلبة للهمزة الأولى المتحركة، وإنما كانت الغلبة للأولى المتحركة لكونها متحركة ولكون الثانية ساكنة، وبدهى أن تتأثر الساكنة بالمتحركة، فالحركة أقوى من السكون، ذلك أنه إذا اجتمع ساكنان يُتخلص من هذا الاجتماع بتحريك أحد الساكنين، وغالبا ما يكون الأول، لكراهة اجتماع الساكنين، فإذا اجتمع متحرك وساكن لا يمكن بحال أن يسكن المتحرك فيلتقى ساكنان، فيكون هذا هروبا مما هو مستثقل إلى ما هو أكثر استثقالا، هذا بالإضافة إلى أن المتحرك أول الكلمة، وإن سكن بدئ بساكن، ولا يبدأ في اللغة العربية بالساكن كما تقدم، وبهذا يكون لهذا الشكل من أشكال الغلبة في العربية دلالات منها:

- الهمزة حرف شديد مستثقل لخروجه من أقصى الحلق، فإذا اجتمع همزتان زاد الثقل، ووجب التخفيف، فإن كان اجتماعهما في كلمة واحدة كان الاستثقال أكبر وأبلغ. فيلزم التخفيف من طريق غلبة الأولى على الثانية، بإبدال الثانية حرفا من جنس الأولى.

- الغلبة هنا سببها استثقال اجتماع الهمزتين، وغلبة الأولى على الثانية تحديدا سببها تحرك الأولى وسكون الثانية، بالإضافة إلى الثقل في خروج الحرف من أقصى الحلق، وبذلك يكون للغلبة هنا سببان الأول من داخل السياق والآخر من خارجه، فاجتماع الهمزتين مستثقل ولا يكون الاجتماع إلا في سياق، والنطق بالهمزة على المستوى العضوى ثقيل فكيف إذا كانتا اثنتين.

## 2- الغلبة على مستوى التركيب:

### (أ) اجتماع ألف الاستفهام وأحرف العطف وغلبة الاستفهام:

ذكر ابن هشام في حديثه عن أحكام ألف الاستفهام "أما إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بضم قدمت على العاطف تنبيها على أصلتها في التصدير" (1) وذكر لذلك أمثلة من القرآن الكريم، والحق أن الأمثلة على ذلك كثيرة جدا في القرآن الكريم، وقد نص على ذلك سيبويه في كتابه، فقال: "وهذه الواو التي دخلت عليها ألف الاستفهام كثيرة في القرآن" (2). وإنما اختص سيبويه الواو بالذكر من بين أحرف العطف المذكورة؛ لكثرة مجيئها في القرآن بعد ألف الاستفهام مقارنة بـ (ثم) ولأنها أم

(1) مغنى اللبيب 38/1.

(2) الكتاب 188/3.

الباب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(1)</sup>، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ﴾<sup>(2)</sup>، وقد ورد (أفلا يعقلون) في القرآن الكريم بثناء الخطاب في ثلاث عشرة مناسبة<sup>(3)</sup>، وبالياء في مناسبة واحدة في قوله تعالى في سورة يس: ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾<sup>(4)</sup>، وقال تعالى: ﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾<sup>(5)</sup>، في حين تتأخر أدوات الاستفهام الأخرى عن العاطف، قال تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾<sup>(6)</sup>، وقال تعالى: ﴿فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾<sup>(7)</sup>، فالأصل أن تتقدم حروف العطف على ألف الاستفهام كما تتقدم على غيرها من أدوات الاستفهام، لأنها جزء من جملتها، وجملة الاستفهام معطوفة على غيرها ولا يتقدم جزء من المعطوف على حرف العطف. وقد خولف ذلك تنبيها على أصالة الهمزة في التصدير، كما ذكر ابن هشام في مغنى اللبيب وقال: "هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالفهم جماعة أولهم الزمخشري فزعموا أن الهمزة الأولى في تلك المواضع في محلها الأصلي، وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف فيقولون في ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾<sup>(8)</sup>: أمكثوا فلم يسيرا، ويضعف قولهم ما فيه من التكلف وأنه غير مطرد في جميع المواضع"<sup>(9)</sup>، وعلى رأى سيبويه والجمهور القائل بأن الهمزة قدمت من تأخير تنبيها على أصالتها في التصدير تكون هذه المواضع مواضع مغالبة بين ألف الاستفهام وحروف العطف المذكورة، غلبت فيها ألف الاستفهام هذه الأحرف فقدمت عليها تنبيها على أصالتها وحقها في التصدير؛ لأصالتها في الاستفهام، وهو من باب الغلبة التي تقترب كثيرا من التغليب، لأن الأمر يغلب في كل جملة اجتمع فيها ألف الاستفهام بالواو أو بالفاء أو بـ (ثم)، فتقدم ألف الاستفهام على أحرف العطف، فإذا خولف هذا الأصل مع غير ألف الاستفهام وقدمت حروف العطف كانت الغلبة للعطف على الاستفهام، ولا يعد هذا تغليباً تاماً لأن العطف والاستفهام هنا لا يأخذان حكماً واحداً.

(1) الأعراف 185.

(2) يس 77.

(3) انظر: البقرة 44 و76، وآل عمران 65، والأنعام 32. وغيرها من الآيات.

(4) يس 68.

(5) يونس 51.

(6) التكويد 26.

(7) غافر 62.

(8) غافر 82.

(9) مغنى اللبيب 38/1 وانظر: شرح التصريح على التوضيح 155/2.

## (ب) اجتماع الضميرين وغلبة المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب:

ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر، ونص على لفظة الغلبة، وقال: "إذا اجتمع ضميران متكلم ومخاطب غلب المتكلم نحو قمنا، وإذا اجتمع مخاطب وغائب غلب المخاطب نحو قمتما"<sup>(1)</sup>، ولعله يقصد اجتماع الضميرين المتصلين، فمعلوم أن ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب، فإن اجتمع ضميران أحدهما أخص من الآخر وكانا متصلين، وجب تقديم الأخص منهما<sup>(2)</sup>، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوْثَرَ﴾<sup>(3)</sup> فقدم (نا) المتكلم على كاف المخاطب، وقال تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾<sup>(4)</sup>، فقدم كاف المخاطب على ضمير الغيبة (هم)، فالغلبة عند اتصال الضمائر للمتكلم ثم للمخاطب ثم للغائب على الترتيب.

## (ج) اجتماع الطالبين وغلبة الطالب الأول:

ذكره السيوطي أيضاً ولم ينص على لفظة (غلبة)، بينما قال: "اجتماع الطالبين ومراعاة الطالب الأول (وقال) إذا اجتمع القسم والشرط جعل الجواب للأول منهما إذا لم يتقدمها شيء، ومنها أن العرب راعت المتقدم في قولهم عندي ثلاثة ذكور من البط وعندي ثلاث من البط ذكور، فأتوا بالتاء مع ثلاثة لما تقدما لفظ ذكور، وحذفوها لما تقدم لفظ البط، ومنها قال الكوفيون إذا تنازع عاملان فالأولى إعمال الأول جرياً على هذه القاعدة"<sup>(5)</sup>، بذلك يكون السيوطي قد ذكر ثلاثة أشكال للغلبة تندرج تحت اجتماع الطالبين وغلبة الأول، أولها اجتماع الشرط والقسم وغلبة المتقدم في الظفر بالجواب إذا لم يتقدمها شيء، ذلك أن كل واحد من الشرط والقسم يستدعي جواباً، فإذا اجتمعا حذف جواب المتأخر منهما لدلالة جواب الأول عليه<sup>(6)</sup>، وإنما كانت الغلبة للمتقدم لاستواء كل من الشرط والقسم في حق التصدير، فلما كان لكل واحد منهما الحق في التصدير، جعلت الغلبة لمن يتقدم من باب أن العرب دائماً تقدم الذي هو أهم، ومن باب الترتيب ليكون الأول للأول، والأمر غير مطرد كما سيأتي في التنازع،

(1) الأشباه والنظائر 1/115.

(2) انظر: شرح ابن عقيل 1/52.

(3) الكوثر 1.

(4) البقرة 137.

(5) الأشباه والنظائر 1/114.

(6) انظر: شرح ابن عقيل 4/21.

ولعدم اطراده عد من الغلبة لا التغليب، والثاني من هذه الأشكال ما ذكره السيوطي من قول العرب: عندي ثلاثة ذكور من البط، وعندي ثلاث من البط ذكور، فأتوا بالتاء لما تقدم لفظ ذكور، وحذفوها لما تقدم لفظ البط، فآلت الغلبة إلى الطالب الأول منهما، فلغلبة (ذكور) أنت العدد للمخالفة، وخلا العدد من التاء لما غلب لفظ (البط) وهو مؤنث، وغلبة كل واحد منهما كانت بالتقديم على الآخر، والحق أن السيوطي لم يكن بديع أفكاره في ذلك، فقد ذكره سيبويه في كتابه عندما قال: "وتقول له ثلاث من البط لأنك تصيره إلى بطة، وتقول له ثلاثة ذكور من الإبل؛ لأنك لم تجئ بشيء من التأنيث، وإنما ثلثت المذكر ثم جئت بالفسير" <sup>(1)</sup>، والثالث مما ذكره السيوطي من أشكال الغلبة التنازع، "وحقيقته أن يتقدم فعنان متصرفان أو اسمان يشبهانها أو فعل متصرف واسم يشبهه، ويتأخر عنهما معمول غير سببي وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى" <sup>(2)</sup>. وقد ورد لذلك مثالان في الكتاب العزيز: الأول "أتوني أفرغ عليه قطرا" <sup>(3)</sup>، والثاني ﴿هَآؤُمْ أَقْرَءُوا كِتَابِيَةَ﴾ <sup>(4)</sup> فهآؤم اسم فعل أمر بمعنى (خذوا) ويشبهه في العمل، واشترط العلماء للتنازع هذا أن يكون العامل من جنس الفعل أو شبهه من الأسماء، فلا تنازع بين الحروف ولا بين الحرف وغيره، ولا بين الجوامد، وأجازه المراد في فعلى التعجب، نحو: ما أحسن وأجمل زيدا! وأحسن به وأجمل بعمرو!، وألا يتقدم المعمول على الشيين المتنازعين أو يتوسط بينهما فإذا حدث ذلك انتفى التنازع <sup>(5)</sup>، وفي ذلك قال سيبويه: "وهو قولك ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيدا، تحمل الاسم على الفعل الذى يليه، فالعامل فى اللفظ أحد الفعلين، وأما فى المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل فى اسم واحد نصب ورفع، وإنما كان الذى يليه أولى لقرب جواره، وأنه لا ينقض معنى، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزید" <sup>(6)</sup>، وقد فصل ابن الأنبارى فى الإنصاف <sup>(7)</sup> القول فى منطق الغلبة بين المتنازعين، حيث ذهب الكوفيون فى إعمال الفعلين إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، وذهب البصريون

(1) الكتاب 562/3.

(2) أوضح المسالك 96.

(3) الكهف 96.

(4) الحاقة 19.

(5) انظر: شرح شذور الذهب 425.

(6) الكتاب 73/1 و 74.

(7) انظر: الإنصاف فى مسائل الخلاف 92-83/1.

إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى، واستدل كل من الفريقين في ترجيح كلامه بالدليل نفسه الذى استدل به الآخر وهو النقل والقياس، إلا أن نقل البصريين كان عن رب العزة في كتابه - ومن أصدق من الله حديثاً؟! - فقد قال الله تعالى (آتوني أفرغ عليه قطراً) فأعمل الفعل الثاني وهو (أفرغ) ولو أعمل الفعل الأول لقال أفرغه عليه، وقال تعالى (هاؤم اقرءوا كتابيه) فأعمل الثاني وهو (اقرءوا) ولو أعمل الأول لقال اقرءوه، أما القياس عند الكوفيين فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلا أنه لما كان مبدوءاً به كان إعماله أولى؛ لقوة الابتداء والعناية به، وأما القياس عند البصريين فقد انبنى على أن الفعل الثاني أقرب إلى المتنازع عليه من الفعل الأول وليس في إعماله دون الأول نقض معنى فكان إعماله أولى، وبذلك تكون الغلبة للطالب الأول عند الكوفيين لقوة الابتداء والعناية به، وتكون للطالب الثاني عند البصريين لقربه من المتنازع عليه وانتفاء نقض المعنى في عمله دون الأول، ولقوة النقل عندهم لأنه جاء عن رب العزة سبحانه.

ومن خلال ما تقدم من أشكال الغلبة نلاحظ أنه لم يُعط شيء حكم شيء آخر كالتغليب، أو لم يجر شيئا مجرى شيء واحد، فيتفقا فيه، ولم تُغلب نحن عنصرا لغويا على آخر من تلقاء أنفسنا، وإنما كانت المواضع التي ذكرتها مواضع مغالبة يتغالب فيها عنصران لغويان فيغلب أحدهما الآخر إما لتقدمه، أو لأنه الأحق بالصدارة، أو لأنه أخص من أخيه، أو لقوته المنبثقة من حركته وسكون الآخر، أو لخفة تقتضيها هذه الغلبة، فعندما يلتقى الساكنان مثلا ونتخلص من التقاتهما بحذف الساكن الأول أو بتحريكه لا يمكن أن نسمى ذلك تغليبا، لأننا لم نسكن متحركا فيجتمع ساكنان ونعطيها حكما واحدا، بل على النقيض كان الحرفان ساكنين أى في حكم واحد هو السكون، ولاستتقاله، وكرهته فرقنا بين الساكنين فأعطينا الأول حكما آخر يختلف عن السكون وهو الحركة أو الحذف، ولذا كان الموضوع موضع غلبة يغلب فيه الساكن الثاني الساكن الأول بصموده أمامه، وأحيانا يغلب الأول الثاني فيتحرك الثاني، فالفرق الدقيق بين الغلبة والتغليب هو أنه مع التغليب يعطى شيء حكم آخر يباين أحد اللفظين على أخيه، فيطلق لفظ واحد على الاثنين معا، أو يخاطب العنصران معا مخاطبة واحدة، كمخاطبة المذكر والمؤنث بلفظ المذكر، ومخاطبة العاقل وغير العاقل بلفظ العاقل أو العكس، وسيتضح ذلك بدراسة مواطن التغليب وأشكاله في اللغة العربية على مستويي البنية والتركيب.

## ثانياً: التغليب :

### 1- التغليب على مستوى البنية :

#### ( أ ) تغليب اسم ( جمع المؤنث السالم ) على ( جمع الألف والتاء ) :

الجموع التي تنتهي بالألف والتاء الزيدتين تسمى بجمع الألف والتاء، إلا أن كثيراً من العلماء يطلق عليها جمع المؤنث السالم، تغليبا لاسم المؤنث على المذكر في هذا النوع من الجموع، ذلك أن من هذه الجموع ما هو مؤنث ومنها ما هو مذكر، كجمع مجال على مجالات، وإصطبل على إصطبلات، وكلاهما مذكر، بيد أن معظم الكلمات التي تجمع بزيادة الألف والتاء مؤنثة، ومن باب تغليب اسم المؤنث سمي هذا النوع من الجموع جمع المؤنث السالم، على الرغم من أن كلمات مذكرة تجمع هذا الجمع، فالتغليب هنا ليس من حيث الأصل ولا من حيث الأهمية، ولا من حيث التمكن، فالتذكير هو الأصل، وهو الأشد تمكنا، وقد نص سيبويه على ذلك حين قال: "الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء، والشئ يذكر، فالتذكير أول، وهو أشد تمكنا" <sup>(1)</sup> ولكن منطق التغليب هنا أن الكثرة تغلب القلة، فلما كانت الكلمات التي تجمع على هذا الجمع أكثرها من المؤنث سمي هذا النوع من الجموع جمع المؤنث السالم، هذا على مستوى البنية، ولأن الأمر يتعلق بمسمى يطلق على شكل من أشكال الجموع، فلما كان للمفرد باب، وللمثنى باب، وجمع المذكر باب أثر اللغويون أن يطلقوا على هذا النوع من الجموع جمع المؤنث السالم ليكون له باب كغيره، أما على مستوى التركيب فالغلبة للمذكر في التغليب لأنه الأصل الأشد تمكنا كما قال سيبويه، وإن كان أقل، ولأن الحديث هنا عن مسميات الأشياء، والحديث في التركيب عن ذواتها ويتجاوز في الأسماء ما لا يتجاوز في الذوات، فلم يكن التغليب هنا للمؤنث على المذكر، وإنما كان لاسم المؤنث على اسم المذكر وسيأتي بإذن الله تغليب المذكر على المؤنث في التركيب.

#### ( ب ) تغليب أحد الاسمين على صاحبه لخفته أو لشهرته :

ذكره السيوطي في المزهري في باب ( ذكر المثنى على التغليب ) منسوبا إلى ابن السكيت، قال: "قال ابن السكيت: باب الاسمين يغلب أحدهما على صاحبه لخفته أو

(1) الكتاب 241/3.

لشهرته، من ذلك العمران عمرو بن جابر بن هلال، وبدر بن عمرو بن جؤية" (1)، ومن ذلك ما جاء في المعجم الوسيط: "كما في الأبوين الأب والأم، والمشرقين المشرق والمغرب، والعمرين أبي بكر وعمر" (2)، في باب التغليب، وقال التهانوي: "غلب المشرق لأنه أشهر الجهتين" (3)، أو لما أثبتته العلم الحديث من أن كل مشرق مغرب، وكل مغرب مشرق وكان القرآن معجزاً في ذلك، ففي هذا يغلب اسم من الاسمين على أخيه فيعطى الثاني حكم الأول، ويطلق الأول عليهما معاً، لما بينهما من علاقة سماها مجمع اللغة العربية في المعجم الوسيط العلقة أو الاختلاط (4)، ومن ذلك ما ذكره سيبويه في معرض حديثه عن العلم بالغلبة حين قال: "والصعق في الأصل صفة تقع على كل من أصابه الصعق، ولكنه غلب عليه حتى صار علماً بمزلة زيد وعمر" (5).

### (ج) المجموع على التغليب:

ذكره السيوطي في الزهر أيضاً في باب ذكر المجموع على التغليب منسوباً إلى المبرد، قال: "قال المبرد في الكامل من ذلك قوله (سلام على إلياسين) (6) فجمعه على لفظ إلياس ... وقد عقد ابن السكيت في كتاب المثني والمكثي باباً لذلك" (7)، ففي تفسير قوله تعالى (إلياسين) قولان الأول أنه لغة في إلياس، والثاني أن المقصود به إلياس وأتباعه، وعلى التفسير الثاني يكون رب العزة سبحانه قد غلب اسم إلياس على أتباعه فقال (إلياسين).

## 2- التغليب على مستوى التركيب:

### (أ) تغليب المذكر على المؤنث:

في الأشباه والنظائر: "إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر، وبذلك استدلوا على أنه الأصل، والمؤنث فرع عليه، وهذا التغليب يكون في الشنية وفي الجمع، وفي عود الضمير وفي الوصف وفي العدد (8)، وفي شرح المفصل: "ولما كان المذكر أصلاً والمؤنث فرعاً عليه لم يحتج المذكر إلى علامة لأنه يفهم عند الإطلاق إذا كان الأصل، ولما كان

(1) المزهر في علوم اللغة 2/185.

(2) المعجم الوسيط [ غ. ل. ب ] 658.

(3) كشاف اصطلاحات الفنون 3/1089 و 1090.

(4) انظر: المعجم الوسيط [ غ. ل. ب ] 658.

(5) الكتاب 2/100-101.

(6) الصافات 130.

(7) المزهر 2/204.

(8) الأشباه والنظائر 1/114.

التأنيث ثانيا لم يكن بد من علامة تدل عليه، والدليل على أن المذكر أصل أمران: أحدهما مجيئهم باسم مذكر يعم المذكر والمؤنث [التغليب]، الثاني أن المؤنث يفتقر إلى علامة ولو كان أصلا لم يفتقر إلى علامة " (1)، وفي الكتاب: "وتقول هذا حادى أحد عشر إذا كن عشر نسوة معهن رجل؛ لأن المذكر يغلب المؤنث" (2)، وقد بين سيبويه منطق التغليب في ذلك، فقال: "الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم تختص بعد فكل مؤنث شىء، والشىء يذكر، فالتذكير أول، وهو أشد تمكنا .. فالتذكير قبل، وهو أشد تمكنا عندهم، فالأول هو أشد تمكنا عندهم" (3) ومنه ما جاء في كتاب سيبويه: "وتقول: ثلاثة أشخاص وإن عني نساء؛ لأن الشخص اسم مذكر" (4)، والأمثلة على هذا النوع من التغليب كثيرة جدا في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَكَاثَتْ مِنَ الْقَانِنِينَ﴾ (5)، وقد علق التهانوى على ذلك في كشافه فقال: "والأصل قانتات فعدت الأنثى من المذكر تغليبا ... وإنما كان التغليب مجازا لأن اللفظ لم يستعمل فيما وضع له، فإن القانتين مثلا موضوع للذكور، فإطلاقه على الذكور والإناث إطلاق على غير الموضوع له، كذا في الإلتقان في نوع الحقيقة والمجاز" (6).

ويدخل في ذلك كل خطاب موجه إلى الناس بصيغة المذكر قصد به المذكر والمؤنث جميعا، تغليبا للمذكر على المؤنث، كقوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (7) أى هذا الكتاب هدى للمتقين والمتقيات وغلب المذكر، ومنه قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ \* الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ \* وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ \* وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ \* وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ (8) فالقصد المؤمنون والمؤمنات، والخاشعون والخاشعات، والمعرضون والمعرضات، والفاعلون والفاعلات، والحافظون والحافظات، وكان الخطاب بصيغة المذكر تغليبا للمذكر، فهذه الكلمات المذكورة في الآيات موضوعة في اللغة للذكور، وإطلاقها على الذكور والإناث من باب

(1) شرح المفصل 88/5.

(2) الكتاب 561/3.

(3) الكتاب 241/3.

(4) الكتاب 562/3.

(5) التحريم 12.

(6) كشاف اصطلاحات الفنون 1089/3 و 1090.

(7) البقرة 2.

(8) المؤمنون 1-5.

جعل اللفظ لما ليس له، أو من باب إعطاء الشيء حكم شيء آخر، وهذا هو التغليب المقصود، وهو أشهر أنواع التغليب في اللغة العربية وأكثرها وروداً، وهو حقيق بالرعاية والدراية، وفي ذلك يقول الآلوسی: "لأن رعاية ما هو الغالب في النوع أولى من رعاية الأصل، والحشر مع الجماعة عيد"<sup>(1)</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّٰخِلِينَ﴾<sup>(2)</sup>، فالحديث عن امرأة نوح وامرأة لوط اللتين خانتا هذين العبدین الصالحین فقبل لهما ذلك، و(الداخِلین) لفظ موضوع في اللغة لجماعة الذكور، وغلب على الذكور والإناث معا في الآية الكريمة، ومنطق التغليب في كل ما تقدم أن المذكر يعم المذكر والمؤنث جميعا لأنه الأصل الأشد تمكنا في اللغة.

### (ب) اجتماع النكرة والمعرفة وتغليب المعرفة:

ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر، وعزاه إلى الأندلسي في شرح المفصل قال: "إذا اجتمع النكرة والمعرفة غلبت المعرفة، تقول: هذا زيد ورجل منطلقين، فتصب منطلقين على الحال تغليبا للمعرفة ولا يجوز الرفع، ذكره الأندلسي في شرح المفصل"<sup>(3)</sup>، وقد عقد سيبويه بابا لذلك، قال فيه: "هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة، وذلك قولك هذان رجلان وعبد الله منطلقين، وإنما نصبت المنطلقين لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة لعبد الله، ولا أن يكون صفة للثنتين. فلما كان ذلك محالا جعلته حالا صارا فيها، كأنك قلت: هذا عبد الله منطلقا"<sup>(4)</sup>، وقد كان السيوطي مبدعا عندما قال (اجتماع النكرة والمعرفة وتغليب المعرفة) وذكر كلمة اجتماع، مشعرا بأن هذا النوع من التغليب يتحقق عندما تجتمع النكرة والمعرفة في سياق ما ويكون ردفهما وصفا، فتغلب المعرفة على النكرة، على الرغم من أن النكرة هي الأصل، لأنها "أشد تمكنا من المعرفة، لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرف"<sup>(5)</sup>، وقد جاء في شرح المفصل: "واعلم أن النكرة هي الأصل والتعريف حادث، لأن الاسم نكرة في أول أمره مبهم في جنسه، ثم يدخل عليه ما يفرده بالتعريف... فلا تجرد معرفة إلا وأصلها النكرة إلا اسم الله تعالى؛ لأنه لا شريك له سبحانه وتعالى، فالتعريف ثان أتى به للحاجة إلى الحديث عن كل واحد من

(1) روح المعاني 65/1.

(2) التحريم 10.

(3) الأشباه والنظائر 113/1.

(4) الكتاب 81/2.

(5) الكتاب 241/3.

أشخاص ذلك الجنس" <sup>(1)</sup>، وهذا الشكل من التغليب مقرون بالسياق الذى جاء فيه إذ لا سبيل في هذا السياق أن يكون رديف النكرة والمعرفة صفة لهما، ولما كان ذلك محالا - على حد قول سيبويه - جعل الرديف حالا صارا فيه .

### (ج) اجتماع العاقل وغير العاقل وتغليب العاقل أو غيره :

ذكره التهانوى في كشاف اصطلاحات الفنون، قال: "وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ <sup>(2)</sup> غلب فيه غير العاقل على العاقل فأتى بـ (ما) لكثرتة، وفي آية أخرى عبر بـ (من) فغلب العاقل لشرفه" <sup>(3)</sup>، يقصد قول الله تعالى: "ولله يسجد من في السموات والأرض" <sup>(4)</sup>، ففي الآية الأولى المقصود العاقل وغلب غير العاقل على العاقل لكثرتة، فأتى بـ (ما) وهى موضوعة في اللغة لغير العاقل، وفي الآية الثانية غلب العاقل لشرفه وعلو قدره فأتى بـ (من) وهى موضوعة للعاقل، وذلك من إعجاز وبلاغة القرآن العظيم، هذا وللسياق أثر في هذين التغليبين، فالحديث في سورة الرعد عن شيء من الآيات المعجزة للإنس والجن، يسوقها رب العباد لعباده لعلهم يؤمنون.

وقد قال تعالى في أول هذه الآيات: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ <sup>(5)</sup>، والناس يناسبهم الضمير (من) لأنه للعاقل ولذا جاء به رب العزة سبحانه في هذه السورة، وقد ذكر رب العزة في هذه السورة أن الرعد يسبح بحمد الله وهو من غير العاقل، ثم ذكر (من) للعاقل ليجتمع العاقل وغير العاقل في عبادة الواحد. وفي سورة النحل ذكر خلق السموات والأرض والأنعام والآيات في خلقها، والحيل والبغال والحمير، والماء المتزل من السماء لينبت به الزرع والزيتون والنخيل والأعناب، وفيها أيضا ذكر الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم، والبحر وما فيه من آيات ومعجزات، وغير ذلك مما لا يعقل، فناسب ذلك الإتيان بـ (ما) في هذه السورة لأنه موضوع في اللغة لغير العاقل، وفي السورة جمهرة من غير العاقل.

(1) شرح المفصل 85/5.

(2) النحل 49.

(3) كشاف اصطلاحات الفنون 1089/3.

(4) الرعد 15.

(5) الرعد 1.

ومن أشكال التغليب أيضا ما ذكره التهانوى أيضا في قول الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ \* إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾<sup>(1)</sup>، قال: "عد إبليس منهم بالاستثناء تغليبا لكونه بينهم"<sup>(2)</sup>.

وفي كل ما تقدم من ضروب التغليب نجد عنصرا لغويا يعطى حكم عنصر آخر لما بين العنصرين من علاقة أو اختلاط. وياعطاء أحد العنصرين حكم الآخر، يصير العنصران في حكم واحد، وكأهما شيء واحد، وكلا العنصرين مغلب لأنه ضد، أى أن هذا الإجراء تغليب لما ساد حكمه على أخيه، فعند إطلاق لفظة (الأبوين) على الأب والأم نكون قد غلبنا (الأب) على (الأم) في اللفظ، أو أعطينا (الأم) حكم (الأب) فغلبنا اللفظ عليهما معا.

وعندما يغلب المذكر على المؤنث في السياق يعطى المؤنث حكم المذكر، فيصيران وكأهما شيء واحد، ويخاطبان مخاطبة واحدة، وكذا عندما تغلب المعرفة على النكرة، أو عندما يعطى العاقل وغير العاقل حكما واحدا وهكذا.

وهذا التغليب يكون لكثرة أحد المغلبين، أو لشهرته على أخيه، أو لشرفه، أو لأنه الأصل في اللغة، وهذا التغليب في الأصل غلبة ولذا قال لسبويه: "هذا باب ماغلبت فيه المعرفة النكرة"<sup>(3)</sup>، إلا أن الغلبة لا يعطى فيها شيء حكم آخر، فعندما تغلب ألف الاستفهام واو العطف مثلا في الظفر بالتصدير لاتعطى الواو حكم الاستفهام، فالتغليب غلبة يغلب فيها أحد العنصرين أخاه فيغلب عليه بإعطاء شيء حكم غيره وهذا هو الفرق الدقيق بين الغلبة والتغليب .

(1) الحجر 30 و 31 .

(2) كشف اصطلاحات الفنون 1089/3 و 1090

(3) الكتاب 81/2.

## خاتمة

هذا البحث محاولة للتوصل إلى المعنى الوظيفي لكل من الغلبة والتغليب وإلى الفرق الدقيق بينهما، حاولت فيه تتبع هذين المصطلحين في كتب الأقدمين فبدأت بكتب المعجم بغية الوصول إلى معنى معجمي يميلنا إلى المعنى الوظيفي لهذين المصطلحين، ثم عرجت على كتب اللغة، محاولا الوقوف على دلالات الغلبة والتغليب، وقد قسمت البحث إلى مستويين: الأول لدراستهما على مستوى البنية والآخر لدراستهما على مستوى التركيب، وقد خلصت إلى الآتي :

- الغلبة هي انهزام عنصر أمام آخر، فتكون الغلبة للآخر الفائز، من دون أن يعطى شيء حكم شيء آخر، وذلك لقوة الفائز أو حقه في التصدير أو لخفة تقنضيتها الغلبة.
- التغليب هو اجتماع عنصرين لغويين وتغليب أحدهما على الآخر بمواطأة اللغويين المنبئية على استقراء كلام العرب والنظر في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وذلك بإعطاء أحد المغلبين حكم الآخر، وهذا التغليب يكون لكثرة أحد المغلبين، أو لشهرته، أو لشرفه، أو لأنه الأصل الأشد تمكنا في اللغة، وإعطاء أحد المغلبين حكم الآخر يصحان كالمشيء الواحد فيكون حكمهما واحدا ويخاطبان مخاطبة واحدة .
- التغليب يكون بين شيئين بينهما علاقة سماها مجمع اللغة العربية العلقة أو الاختلاط، والغلبة لا يشترط لها ذلك .
- الخط الفاصل بين الغلبة والتغليب دقيق يميل نحو هذا وذاك، فقد تقترب الغلبة من التغليب كثيرا وذلك كغلبة الياء على الواو عندما يجتمعان ويكون الأول منهما ساكنا، فالواو تعطى حكم الياء فتقلب ياء وتدغم الياء في الياء .
- التغليب قد يكون في أول الأمر غلبة بحيث يغلب أحد العنصرين أخاه، ثم يصير عموم في هذه الغلبة يعبر عنه بتضعيف عين الفعل للدلالة على تكرار حدوث الفعل، فتتحول الغلبة إلى تغليب .

والله تعالى أعلى وأعلم،

\*\*\* \*\* \*